الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
19 December 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أوغوو ..... (نيجيريا)

المحتويات

بيان الرئيسة

بيان نائبة الأمين العام

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

كلمة رئيسية للبروفسور ريكاردو هاوسمان، مدير مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، وأستاذ ممارسة التنمية الاقتصادية في كلية جون ف. كيندى للدراسات الحكومية

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53580 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيان الرئيسة

١ - **الرئيسة:** قالت إن الدرس المستفاد من الاضطراب المالي الراهن، والأزمة الغذائية العالمية، وأسعار الطاقة المرتفعة، وآثار تغير المناخ، هو أن العالم اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى وأنه ليس في وسع البلدان حل المشكلات العالمية بمفردها وأن على المجتمع الدولي أن يواصل العمل عند التصدى لهذه التحديات المتعددة. كما أن عليه أن يظل ملتزما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وألا يستخدم الأزمة المالية ذريعة لعدم الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه.

٢ - وأضافت أن العام الحالي هو عام حاسم من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ليس فقط لأن هذا العام يقع في منتصف الفترة الزمنية بين موعد إقرار الأهداف والموعد النهائي لإنجازها، بل لأن استجابة المجتمع الدولي للتحديات الجديده سوف تقرر ما إذا كان سيتسنى التصدي لها أم لا. وأعربت عن أملها في أن تبعث اللجنة برسالة قوية مفادها أنه وإن كانت بلدانا فرادى تتأثر بدرجات متفاوتة بالأزمات الجارية، فإن المجتمع الدولي مصمم على العمل سويا لمجابهة القضايا بصورة مباشرة.

٣ - وقالت إن على هذه اللجنة خاصة، ثم على المشاركين في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيرى، أن يبعثوا برسالة واضحة بشأن كيفية التصدى لآثار الأزمة المالية وكيفية تعزيز الآليات الدولية للتنظيم المالي والمراقبة المالية. وينبغي للجنة كذلك أن تدعو إلى التنفيذ الكامل لإعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المنعقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ واستئناف جولة الدوحة واستكمالها بنجاح؛ واتخاذ إجراءات فعالة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقده في بوزنان ببولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ وأن تستكمل بحلول عام ٢٠٠٩ المفاوضات المتعلقة بالنظام المناخي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٢.

٤ - وأعربت عن ثقتها في أن اللجنة سيكون بوسعها، من خلال التحلي بروح إيجابية، أن تبعث برسالة قوية إلى العالم بأن شيئا لن يثنيها عن عزمه، بل إن اللجنة - في واقع الأمر - سوف تضاعف من جهودها لكي تضمن أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعد مجرد آمال، بل إنها أصبحت حقيقة واقعة من أجل الشعوب المحرومة في العالم.

بيان نائبة الأمين العام

٥ - **السيدة ميغيرو** (نائبة الأمين العام): قالت إن الدورة الحالية تنعقد في وقت يشهد اضطرابا ماليا. كما تؤثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات كافة، ويتزايد عدد البلدان النامية التي تعاني من استمرار انخفاض الطلب من كبريات الاقتصادات المتقدمة، كما تتعرض البلدان التي تعاني من عجز في حساب العمليات الجارية وتعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، لأزمات مالية أيضا. ومن المحتمل أن تؤدي التوليفة الفتاكة التي اجتمعت فيها أزمة الائتمان مع تدهور ثقة المستثمر وانكماش الأصول إلى إبطاء وتيرة الاقتصاد العالمي. كما تؤدي الأزمة المالية إلى تفاقم المشاق التي نجمت بالفعل عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. ورغم ما أعلنه البنك الدولي مؤخرا عن حدوث تقدم ملحوظ في مجال الحد من الفقر والجوع، فإن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتهددها الأخطار بشكل واضح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتفادى حدوث تراجع اقتصادى من خلال إجراءات تشمل برامج للتحفيز الاقتصادي وتدابير من شأنها تحقيق الاستقرار في أسواق المال وأسواق القطع الأجنبي.

كما يتوجب إجراء إصلاحات على نطاق واسع للآليات الدولية للتنظيم المالي والمراقبة المالية. وسوف يتيح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذى سيعقد في الدوحة في وقت لاحق من العام، فرصة لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية التي كشف عنها الاضطراب الراهن. كما ينبغي أن يعالج المؤتمر مسألة التعاون الضريبي الدولي وإيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، والقدرة على تحمل الدين وفعالية المساعدة وعناصر أخرى في توافق آراء مونتيرى.

٦ - وأضافت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول عام ٢٠١٥ لا يزال هو التحدي الأكبر في مجال التنمية. ورغم التقدم الكبير الذى تم إحرازه حتى الآن، فإنه تقدم متفاوت. فطبقا لتقرير صدر مؤخرا عن فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الشركاء العالميين لم يوفوا بكامل التزاماتهم حتى الآن. ورغم ذلك فإن بالإمكان تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ولقد تمكنت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من إحداث زخم سياسي جديد ومبادرات والتزامات محددة لسد ثغرات التنفيذ. وينبغي أن يركز العمل الآن على متابعة تلك التعهدات ليتسنى تحقيق مزيد من التقدم. ويجب ألا تصرف الأزمة المالية اهتمام المجتمع الدولي عن مواصلة الجهود التي يبذلها بهذا الشأن. ومن المؤكد أن المؤتمر المقترح لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية المقرر انعقاده في عام ٢٠١٠ سوف يعجل من تحقيق هذا الهدف.

٧ - وقالت إن أفريقيا ما زالت هي المنطقة التي تواجه أضخم التحديات، لا سيما في ظل ظروف ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتغير المناخ. ورغم تحقيق بعض النتائج التي تبعث على الأمل مثل تخفيض الديون الرسمية لأفريقيا، فإن الوفاء بالالتزامات لا يزال منقوصا. وطبقا لتقديرات الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، فإن تحقيق الأهداف في القارة بحلول عام ٢٠١٥ سيتكلف ٧٢ مليار دولار سنويا في صورة تمويل خارجي. ومن ثم فإنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتنسيق المساعدات على نحو أفضل وتخفيض الدعم المخصص للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة النمو وإنعاش الاستثمار في الهياكل الأساسية.

٨ - ومضت تقول إن الأزمات المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي قد أوضحت أن تأخير اتخاذ الإجراءات لا يؤدي إلا إلى زيادة الوضع سوءا، إذ ليس بوسع المجتمع الدولي تأجيل الاستثمارات التي تستهدف زيادة الإنتاجية الزاعية، أو تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير. ولقد اتضح ذلك جليا من خلال التقييمات التي أجراها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأما الإجراءات الرامية إلى إيجاد حلول للمشكلات على المدى البعيد فإنها لا تحتاج فقط إلى مشاركة حكومية رفيعة المستوى، بل إنها تحتاج أيضا إلى مشاركة من عامة الشعب، إذ يتعين على المواطنين استخدام سلطة الضغط الأدبي لديهم لحمل حكوماتهم على مواجهة المشكلات بالسرعة المطلوبة.

٩ - وأضافت أنها ملتزمة هي والأمين العام كل الالتزام بترسيخ الدعامة الإنمائية للمنظمة في هذا المنعطف الحاسم الذي تمر به حاليا. وسعيا إلى تحقيق ذلك، فقد أعربا عن الأمل في أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات خلال الدورة الحالية بشأن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية، والتقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/708). وهما يتطلعان أيضا إلى العمل مع اللجنة لاستنفار منظومة الأمم المتحدة وشركائها على نحو كامل للنهوض بخطط التنمية والوفاء باحتياجات الشعوب الأكثر فقرا في العالم. وأعربت عن ثقتها بأن

مداولات اللجنة ستؤدى إلى إعادة إنعاش العزم المشترك على إحراز النجاح في هذه المهمة.

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٠ - **السيد شا زوكانغ** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن التوتر المالي طويل الأمد في معظم البلدان المتقدمة النمو أدى إلى تراجع واضح في نمو الاقتصاد العالمي كما يزداد اختلال توازن بيئة الاقتصاد الكلي وسرعة تأثرها بالصدمات والأزمات. وطبقا لتوقعات راهنة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي انخفض إلى أقل من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وما زالت آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٩ تبعث على القلق، بل إن من المحتمل أن يزداد الوضع سوءا عما كان عليه في عام ٢٠٠٨.

١١ - وقال إن التباطؤ المتوقع في الاقتصاد العالمي، مقرونا بارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، سيهدد المكاسب التي تحققت في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واحتمالات تحقيق مزيد من التقدم. وقد أبرز التقرير الذى صدر مؤخرا عن فرقة العمل المعنية بالقصور من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أي مدى تتقاعس الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الشراكات العالمية التي تدعم هذه الأهداف. ويكمن مصدر الخوف في أن تصبح المساعدات والتجارة والإعفاءات من الديون رهينة الصورة القاتمة بوجه عام. وستواجه البلدان النامية مزيدا من المصاعب في تحقيق الرفاهية لشعوبها. وفي الوقت ذاته، فإن اتساع الهوة بين الدخول في الدول المتقدمة النمو والدول النامية قد أثار القلق إزاء التوافق الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار العلاقات السياسية والاقتصادية في نهاية المطاف. وتقترن هذه المخاوف بازدياد انعدام الأمن الاقتصادي، المرتبط بازدياد عدد المخاطر التي تهدد بتراجع الدخول ومستوى الرفاه.

١٢ - وأضاف أن على اللجنة أن تستخدم شتى قراراتها للتصدي للتحديات الهيكلية الراهنة. وعليها بشكل خاص أن تبعث برسالة واضحة بأنه ينبغي مواكبة القوى الخلاقة لاقتصاد السوق بعقد اجتماعي أشمل، وهناك بالفعل نداءات متزايدة تدعو إلى إدخال إصلاحات أساسية في أسلوب إدارة الاقتصاد العالمي وفي بنيان النظام المالي العالمي حتى نضمن أن النظام المالي أكثر فعالية في دعم النمو الاقتصادي المطرد على نحو منصف. ويتطلب ذلك اتباع نهج سياساتي جديد، ينطوي على قواعد تنظيمية أكثر فعالية، ولا سيما في مجال الأسواق المالية، كما يتطلب زيادة فعالية السياسات والمؤسسات المعاكسة للدورات الاقتصادية؛ وتحسين رصد المخاطر وإدارة الأزمات بشكل يتناسب بصورة أفضل مع واقع التكامل المالي العالمي؛ وانتهاج سياسات اجتماعية أكثر شمولا، تتضمن تدابير في مجال إعادة التوزيع. وفيما يتعين على كل بلد أن ينتهج تشكيلة السياسات الأنسب لأوضاعه الوطنية، فإن الأمن الاقتصادي لا يمكن ضمانه بأن تعمل البلدان بمفردها. بل ينبغي تعزيز المحافل المتعددة الأطراف وتشجيع الإجراءات الجماعية الفعالة وتحسين توقيتها.

١٣ - وقال إن على اللجنة أن تنسِّق عملها مع العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر انعقاده في الدوحة في غضون أقل من شهرين. ومن الضروري البناء على الزخم الناجم عن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر وتشجيع الوفاء بالالتزامات الراهنة، والاتفاق على الأعمال المقبلة.

١٤ - وأضاف أن عام ٢٠٠٨ يوافق بداية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر. وأوضح أن الحد من الفقر على مستوى العالم في نهاية العقد الأول يعزى بشكل رئيسي إلى النجاح الذي تحقق في أجزاء قليلة من العالم. وسعيا إلى أن تتحقق الفعالية للعقد الثاني، فإنه يتعين دعم

الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الواسعة النطاق والشاملة للتصدي لمشكلة الفقر بكافة أبعادها وفي جميع البلدان.

١٥ - ومضى يقول إن بوسع اللجنة أن تؤدي دورا محوريا في وضع مسائل الصحة العامة في سياق اقتصادي واجتماعي وبيئي أوسع. ويمكن الاستفادة من القرارات ذات الصلة بالقضايا الإنمائية لتقوية الروابط بين الصحة وهذه الأبعاد الإنمائية في عالم اليوم الآخذ في العولمة، ومن ثم تهيئة المجال للعمل الذي وضع رئيس الجمعية العامة والأمين العام خطته على تلك الجبهة وتقوية الدعائم للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري في عام ٢٠٠٩، والذي سوف يركِّز على موضوع ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على مستوى العالم''.

١٦ - وأضاف أن تغير المناخ لا يزال مصدر قلق بالغ وله تأثيره على فرص التنمية من نواح عديدة. ومن الأهمية بمكان مواجهة التحديات المالية المتعلقة بتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه على نحو عادل وفعال، وتصميم استراتيجيات للتخفيف والتكيف تتماشى مع الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الرئيسية الأخرى. وقال إن التصدي لمشكلة تغير المناخ لا يتطلب فقط ثورة تقنية عميقة، بل يتطلب أيضا ثورة في القيم لكي يكون للسياسة العالمية دور حازم في دعم الاهتمام المشترك بتحقيق الإنصاف. وبالتالي، يتعين تزويد جميع البلدان بالموارد المالية والتكنولوجيات المطلوبة لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وأضاف أن اللجنة بوسعها أن تبعث برسالة قوية تحث على إجراء مفاوضات ناجحة تهدف إلى عقد اتفاق منصف، إلاّ أنه يتسم بالفعالية والتوصل إلى حلول عملية ممكنة التنفيذ اقتصاديا.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي أن تحظى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة بمزيد من الاهتمام. ورغم أنه أعرب عن ترحيبه بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا الذي عُقد مؤخرا والاجتماع الرفيع المستوى المخصص لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، فقد ذكر أن هناك حاجة إلى القيام بما هو أكثر بكثير مما يجري القيام به حاليا لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الحد من هشاشتها أيام تقلبات الأسواق والطبيعة. كما ينبغي أن تستثمر الدورة الحالية نتائج تلك الاجتماعات وأن تبث طاقة جديدة في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه تلك البلدان.

١٨ - وأخيرا قال إن الدورة الحالية تهيئ فرصة لتعزيز دعامة التنمية، والعلاقة بين تلك الدعامة والدعائم الأخرى للمنظمة. وسعيا إلى دعم عملية تنفيذ خطط التنمية والإسراع بها، إلى تلبية متطلبات التحديات الجديدة؛ فإنه يتعين على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تواصل العمل على تطوير نهج استراتيجي ومتكامل بقدر أكبر لتعبئة الخبرات داخل وخارج المنظمة، وأعرب عن استعداد الإدارة لدعم اللجنة في عملها. كما أعرب عن ثقته في أن اللجنة سوف تقدم توجيهات واضحة فعالة مشيرا إلى أن على كافة الأطراف أن تعمل سويا من أجل إنجاز خطط التنمية.

كلمة رئيسية للبروفسور ريكاردو هاوسمان، مدير مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد وأستاذ ممارسة التنمية الاقتصادية بكلية جون ف. كيندي للدراسات الحكومية

١٩ - **السيد هاوسمان:** ألقى كلمته بمصاحبة عرض شرائح بالحاسوب، فقال إنه يريد أن يركِّز في كلمته على الأسباب التي تجعل تحقيق تقدم في البلدان النامية مسألة صعبة للغاية. فهناك قدر هائل من عدم المساواة على مستوى العالم. ففي الولايات المتحدة يبلغ دخل الفرد خمسين ضعف دخل الفرد في ملاوي وبوروندي وجمهورية الكونغو

الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة والنيجر وسيراليون وغينيا - بيساو، بينما يبلغ متوسط العمر المتوقع في اليابان وأستراليا والنرويج ضعف ما هو عليه في أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق وزامبيا. ويرجع السبب الوحيد لهذا التباين إلى التفاوت في معدلات النمو على مدى فترة طويلة من الزمن.

٢٠ - وأضاف أن مسألة النمو عادت بعد طول غيبة لتأخذ مكانها في اهتمامات المجتمع الدولي. ويستمد النمو أهميته من تزايده على مر الزمن، وطبقا للقاعدة ٦٩، يمكن حساب الوقت المطلوب لمضاعفة الدخل بقسمة ٦٩ على معدل النمو. فإذا كان معدل النمو ١ في المائة، فإن الدخل سيصل إلى الضعف بعد ٦٩ عاما، أي بزيادة نسبتها ٢٨ في المائة من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، وزيادة قدرها ١,٦٤ من الأجداد إلى الأحفاد. وإذا كان معدل النمو ٨ في المائة، فإن الوقت الذي سينقضي إلى أن يتضاعف الدخل هو ٨,٦ سنة، بزيادة قدرها ٥٨٥ في المائة من جيل الآباء إلى الأبناء وقدرها ٤٦,٩ من جيل الأجداد إلى الأحفاد. ومن منظور آخر إذا كان دخل الفرد في بلدين مختلفين متساويا في وقت ما، ثم تزايد النمو في أحدهما بنسبة ٦ في المائة سنويا لمدة خمسين عاما، أي على مدى جيلين، فإن ذلك البلد سيكون أغنى من البلد الآخر بمقدار ١٨,٤ مرة. ولقد تمكنت معظم الدول من تحقيق نمو إيجابي في السنوات الـ ٢٥ الماضية. إلاّ أن معدل النمو كان سلبيا في عدد قليل من البلدان.

٢١ - وقال إن عدم المساواة على الصعيد العالمي ظاهرة حديثة العهد. ففي القرن الثامن عشر، عندما ألّف آدم سميث كتابه ''بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم''، كان دخل الفرد في أغنى بلدان العالم (هولندا) أربعة أضعاف ما كان عليه في أفقر دول العالم (نيبال). واليوم، يبلغ دخل الفرد في أفقر بلدان العالم وهي ملاوي وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ٧٠٠ دولار بحساب القوة الشرائية. وإذا تم توزيع الثروة بالتساوي بين تلك البلدان فإن كافة سكانها سيعيشون تحت خط الفقر. يضاف إلى ذلك أن بوليفيا وفييت نام وليسوتو أغنى من تلك البلدان بمقدار أربعة أضعاف، حيث يبلغ دخل الفرد نحو ٨٠٠ ٢ دولار. ويفوق الاتحاد الروسي وماليزيا وجنوب أفريقيا هذه البلدان الأخيرة ثراءً بمقدار أربعة أضعاف، إذ يبلغ دخل الفرد ٠٠٠ ١١ دولار. تفوق النرويج والولايات المتحدة الأمريكية هذه البلدان الأخيرة ثراء بمقدار أربعة أضعاف، إذ يبلغ دخل الفرد ٠٠٠ ٤٤ دولار. وفي الوقت الراهن، تفوق هولندا نيبال ثراءً بمقدار ٢١ ضعفا.

٢٢ - وأضاف أن النمو هو أيضا ظاهرة حديثة العهد نسبيا. والواقع أن العالم لم يشهد نموا مطردا إلاّ في المائتي سنة الماضية. ولم يحدث النمو في وقت واحد في كافة المناطق. إذ إنه بدأ في أوروبا ثم بدأت آثاره تظهر في القرن التاسع عشر، ولكنه لم يحدث في أي بلد آخر إلاّ في وقت لاحق. وقد كانت الفوارق بين الدول والمناطق في عام ١٨٢٠ أقل بكثير مما عليه الآن.

٢٣ - وقال إنه لا يتفق في الرأي مع الذين يلقون اللوم على الإمبريالية كسبب لهذه الفوارق. فالاستعمار الإسباني فيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ لم يؤد إلى زيادة دخل الفرد في إسبانيا. كما أن بلدان أمريكا اللاتينية لم تحقق النمو المنشود بعد استقلالها عن إسبانيا في العشرينات من القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، تخلّفت أفريقيا عن ركب النمو قبل حدوث التدافع على احتلالها في التسعينيات من القرن التاسع عشر وكذلك بعد الاستقلال. كما تخلّفت بلدان لم تكن مستعمرة على الإطلاق. بينما أصبحت بعض البلدان التي لم تكن لديها مستعمرات على الإطلاق بلدانا غنية، وفي منطقة الكاريبي، تخلّفت بلدان حققت استقلالها

عن بلدان لا تزال تابعة حتى الآن. كما تتفاوت معدلات النمو إلى حد كبير في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار.

٢٤ - ومضى يقول إن دخل الفرد في أوروبا الغربية كان في عام ١٨٢٠ يزيد بمقدار ٢,٩ أضعاف عما كان عليه دخل الفرد في أفريقيا. وأصبح يفوقه في الوقت الراهن بمقدار ١٣,١ ضعفا. ومع ذلك، فإن الفارق بين معدل النمو في المنطقتين منذ عام ١٨٢٠ وحتى الآن لم يتجاوز ٠,٩ في المائة.

٢٥ - وقال إن الانتقال إلى النمو الحديث عملية معقّدة، فالمعتاد هو أن تنخفض معدلات الخصوبة والوفيات بينما ترتفع مستويات التحضر والتعليم والتكنولوجيا وتزداد الصادرات. وتتفاوت معدلات النمو من بلد لآخر. فهناك بلدان لم تخض بعد تجربة التحوُّل الديمغرافي، بينما تواجه بلدان أخرى تحديات مختلفة. ولم يصل أي من البلدان المتقدمة النمو إلى أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي قبل عام ٢٠٠٠. ورغم ذلك، فإن ٦٠ في المائة تقريبا من البلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها منذ عام ١٩٨٠، قد بلغت ذلك المستوى. وبالتالي، شهدت بلدان نامية كثيرة نمواً سلبياً على مدى جيل كامل. ويتزامن تدهور النمو في معظم الحالات مع تدهور الصادرات، الذي يزيد حجمه عادة عن حجم التدهور في الإنتاج.

٢٦ - وقال إن ثراء بعض الدول لم يتحقق بسبب زيادة إنتاج وتصدير أنواع متشابهة من السلع وإنما بتنوع تلك الصادرات على مدى الأيام. وهناك أيضا دليل قوي على تقارب مستوى الدخل في البلدان المتنافسة، أي أن درجة تطور المنتجات أمر بالغ الأهمية.

٢٧ - وقال إنه لو كنا مثلا في غابة واعتبرنا أشجار الغابة هي المنتجات، والقرود هي الشركات، فإنه سيتبين أن النمو يستتبع تحولا هيكليا، تنتقل خلاله القرود من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية في الغابة. ومن الأهمية أن نلاحظ أن القرود يسهل عليها أن تقفز مسافات أقصر، وبعبارة أخرى، أن الشركات تجد من الأسهل عليها أن تتحول إلى منتجات جديدة يحتاج إنتاجها إلى إمكانيات مماثلة لتلك السلع التي كانت تنتجها من قبل. وليست العبرة هنا ببداية أعمال الشركة وإنما العبرة بكثافة الغابة، أي بحيز المنتجات الذي يقرر مدى سهولة انتقال الشركة إلى إنتاج سلع جديدة.

٢٨ - وأضاف أن الشركات في بلدان مختلفة تسنح لها درجات متفاوتة من الفرص للانتقال من منتج إلى آخر أو صناعة إلى أخرى، تبعا لوضعها. ومن الواضح أن انتهاج أسلوب المقاس الواحد للجميع لا يصلح للعمل.

٢٩ - وأضاف أن البلدان الفقيرة تجد صعوبة في اللحاق بالبلدان الغنية، لأنها عادة لا تجد سلسلة متعاقبة من الأشجار، أو المنتجات، التي تمكنها من الوصول إلى المناطق الكثيفة من الغابة أو إلى حيز المنتجات. وحيثما توافرت هذه السلسلة المتعاقبة كان العالم يشهد نموا هائلا، كما هو الحال في شرق آسيا. وسبب الأداء المتدني لبعض الدول الغنية بالموارد هو ضعف الصلة بين القطاعات الكثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية والموارد أو المهارات المتخصصة التي لا يسهل نقلها إلى قطاعات أخرى. وتتزلق بلدان إلى منحدرات يطول البقاء فيها عندما تصاب منتجاتها التي اعتادت تصديرها بالركود، لأنها غير قادرة على الانتقال إلى قطاعات أخرى، ومن ثم فإن من المهم لبعض البلدان التي تخوض مجال الاستثمار في صناعات جديدة أن تستطيع التركيز على القدرات التي يسهل نقلها بدلا من التركيز على إضافة المزيد من القيمة إلى المواد الخام المحدودة.

٣٠ - وقال إن للحكومة والسياسة العامة السليمة دور أساسي في مساعدة الاقتصاد على النمو. فالإنتاج العام والإنتاج الخاص بينهما قدر كبير من التكامل. ورغم ذلك،

فبينما يسهل نسبيا تسخير الإنتاج الخاص نظرا لتوفر نظم الربح والحوافز، فإن إنتاج القطاعات العامة أصعب تواؤما مع الاحتياجات المحددة للإنتاج. وبالتالي يتعين على الحكومات إنشاء نظام متطور يظل مفتوحا ومدركا لطبيعة الفرص والعقبات التي تنفرد بها حالة كل بلد.

٣١ - **السيد وايزلدر** (كوستاريكا): قال، متابعا المثال السابق، إن بعض البلدان النامية تواجه مشكلة القرود التي تمكنت بالفعل من أن تظفر ببعض الأشجار في وقت سابق، بعض القرود الأخرى الأخف حركة من غيرها في القفز من شجرة إلى أخرى. وتساءل كيف تتمكن قرود جديدة من أن تظفر بجزء جديد من الغابة؟

٣٢ - **السيد هاوسمان:** قال إن التجربة العملية أثبتت أنه عندما يتمكن بلد فقير من تطوير إمكانية للمنافسة في سوق تتعامل فيه دول غنية، فإن ذلك مرجعه إلى تمتعه بمزايا تنافسية من حيث الأجور. ومن ثم، فإن من المفروض أن يكون بوسع البلدان النامية في السوق المفتوحة نسبيا أن تدخل تلك السوق وأن تحقق نموا. وتواجه هذه البلدان عقبة كأداء تتمثل في نظام الحماية المشددة المفروضة من جانب الدول الغنية، ومن ثم فإن نجاح جولة الدوحة ينطوي على أهمية بالغة من أجل العمل على فتح أسواق جديدة أمام البلدان النامية.

٣٣ - **السيد زين العابدين** (ماليزيا): أشار إلى سياسة التركيز على التصدير في ماليزيا خلال الستينات من القرن العشرين حين كان من السهل نسبيا على البلدان النامية أن تدخل السوق العالمية. وتساءل عما إذا كانت البلدان النامية قد تأخرت أكثر من اللازم عن فعل الشيء ذاته في السوق العالمية الراهنة. وأضاف أنه يود أن يتعرف على الخصائص الحضارية التي إذا ما وجدت يمكن أن تساعد البلدان على تحقيق التقدم الاقتصادي.

٣٤ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن المضاربة النفطية مصدر قلق كبير لاقتصاد العالم شأنها في ذلك شأن تغير المناخ. وأضاف أنه ستحال إلى رئيس اللجنة رسالة لتعميمها أثناء دورة الجمعية العامة موجهة إلى رئيس منظمة ''برلمانيين من أجل عمل عالمي'' تناقش نتائج اجتماع بشأن المضاربة النفطية، تم عقده في الجمهورية الدومينيكية. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد بالضرورة على معدّل نمو سريع ومطرد وإنشاء بنية أساسية، وإيجاد حل لمشكلة الطاقة وتجديد الالتزام العالمي إزاء الاقتصادات الريفية للبلدان الفقيرة. وأضاف أن التجارة حيوية بصفتها أحد محركات النمو وأنه ليس بوسع البلدان النامية أن تحقق تلك الأهداف دون أن تخلص معالجة خطط الدوحة الإنمائية إلى نتائج جيدة التوقيت ومرضية. وتساءل عما إذا كان بوسع البلدان النامية أن تحقق إمكانيات التنافس إذا وضعت أزمة النفط والأزمة المالية بعين الاعتبار.

٣٥ - **السيد بليك** (أنتيغوا وبربودا): تساءل عما إذا كانت التغييرات الجذرية التي أدخلت على قواعد التجارة الدولية في عام ١٩٩٤ قد أدت إلى تسهيل أو تعطيل الحركة بين الصناعات وخاصة في البلدان النامية.

٣٦ - **السيد هاوسمان:** قال، في معرض رده على ممثل ماليزيا، إن الثقافة، بوصفها الوسيلة التي يعبر بها المجتمع عن واقعه الحاضر وعن مستقبله، ليست جامدة بل هي دائبة التغير. لكنه أضاف أنه لو طلب منه اختيار ثلاث خصائص أو نتائج لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مطرد، فإن هذه الخصائص هي: الثقة بين أفراد المجتمع؛ وإدراك للمسؤوليات الشخصية لكل فرد عن مستقبله؛ وموقف إيجابي تجاه الابتكار. وقال إن الوقت ما زال سانحا لكي تدخل البلدان النامية إلى السوق العالمية التي تزداد تزاحما مستخدمة سياسة متجهة نحو التصدير، وهو أمر أثبتته الصين التي حققت معدل نمو قدره ٢٠ في المائة في وقت كان معدل النمو العالمي

لا يتجاوز ٦ في المائة. كما أن الصناعات الجديدة، مثل التكنولوجيا الأحيائية، هي أيضا صناعات واعدة جدا.

٣٧ - وفي معرض رده على السؤال الذي طرحه ممثل الجمهورية الدومينيكية، قال إن الأزمة المالية وأزمة النفط هما نتاج اقتصاد عالمي ظل لفترة أطول من اللازم يحقق معدل نمو يفوق المعدل القابل للاستدامة. فلقد كان النمو مبنيا على تراكم اختلالات في التوازن شملت فُقاعة العقارات وعجزا كبيرا في ميزان العمليات الجارية في الولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة ستضطر الآن إلى تخفيض الاتفاق، فإن على السوق العالمية إيجاد بعض وسائل التأقلم. ومن ثم فإن دور السياسة العامة على قدر كبير من الأهمية: فالبلدان ذات الفائض عليها أن تنتهج سياسة توسعية مستخدمة الفوائض لشراء مزيد من البضائع من الخارج والإبقاء على أسواقها مفتوحة. كما أن تنسيق عمليات التأقلم أمر ذو أهمية حاسمة.

٣٨ - وتطرق إلى تعليقات ممثل أنتيغوا وبربودا، فقال إنه كان من المحال في الماضي مناقشة السياسة الصناعية دون وصف المناقِش بأن يفتقر إلى الشعور بالمسؤولية. وهو أمر يتغير الآن، مع عودة التركيز على الإنتاجية والقدرة على المنافسة في السوق العالمية لا في السوق المحلية. وتؤدي الحكومات دورا هاما في هذه العملية ويتعين عليها استخدام القنوات الصحيحة لتتمكن من التأثير في السياسات.

٣٩ - وأعرب عن أسفه لأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تحدد هدفا للنمو، ولو كان ذلك قد حدث فإنه كان سيساعد على تحقيق الأهداف الأخرى. وقد أدت الزيادة الهائلة في عدد السكان في أفريقيا إلى تدهور مطرد في نسبة الأرض إلى الأيدي العاملة. و لم يبذل جهد يذكر لإيجاد جيل جديد من الوظائف خارج حقل الزراعة، رغم أنها مطلوبة للغاية من أجل تحقيق التنمية.

٤٠ - **السيد كوبو** (جنوب أفريقيا): قال إنه رغم أن أحدا لا يطعن في صحة الحقيقة القائلة بأن النمو شيء جيد للاقتصاد، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في إيجاد سياسات تساعد على التنمية. وتساءل عن السياسات التي يمكن أن يوصي بها السيد هاوسمان في هذا الشأن. وثانيا: قال إنه يرجو من السيد هاوسمان أن يعرض رؤيته لتآكل المركز التفاوضي البلدان النامية في ظل المناخ المالي الراهن.

٤١ - **السيد ليروى** (بلجيكا): قال إنه جريا على الاستعارة التي استخدمها السيد هاوسمان، فإن البلدان النامية حققت نموا أقل لأن الأشجار كانت متباعدة عن بعضها. وتساءل عما إذا كانت الأشجار متباعدة في الصين منذ ثلاثين عاما بنفس القدر الذي تتباعد به الأشجار في أفريقيا حاليا.

٤٢ - **السيد مارتيروسيان** (أرمينيا): تساءل عما إذا كان السيد هاوسمان يرى أي فارق بين الاستعمارين الإسباني والبريطاني فيما يختص بأداء المستعمرات السابقة.

٤٣ - **السيد عليم** (بنغلاديش): قال إن النمو شيء ضروري بطبيعة الحال، ولكن السؤال هو كيف يمكن تحقيق النمو. وأضاف أن السيد هاوسمان اقترح أن تركز البلدان النامية بقدر أكبر على الصادرات، ولا سيما على صادراتها من المنتجات المتطورة. لكن ذلك ليس بالأمر اليسير بالنسبة للبلدان النامية، لأن هناك قيودا شتى تفرضها البلدان الأكثر ثراء. كما نشأت عمليات تشويه للأسواق، ويتطلب الأمر درجة أكبر من المعاملة بالمثل. وأشار، ثانيا، إلى أن من المفترض من الناحية النظرية أن يؤدي تحرير الأسواق إلى تدفق رأس المال إلى البلدان النامية. وأضاف أنه سيكون ممتنا إذا قدم السيد هاوسمان تفسيرا للمفارقة المتمثلة في أن رأس المال يتدفق من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو على عكس المفترض.

٤٤ - **السيد هاوسمان:** قال إنه يرى أن المشكلة في جنوب أفريقيا تعود دون شك إلى أن النمو ظل محدودا على مدى فترة طويلة من الزمن بسبب عدد من العوامل المعقدة كما أن النمو الذي حدث لم يكن يعتمد على الصادرات. وكانت النتيجة ارتفاع معدلة البطالة، ونسبة عالية من عدم المساواة. وقال إنه يوافق على الرأي القائل بأن البلدان النامية جرى تهميشها في المفاوضات الدولية. وينبغي تعزيز الاستثمار وأن يسمح للبلدان بمزيد من المرونة في مجابهة التحديات التي تواجهها.

٤٥ - وفيما يختص بالنقطة التي أثارها ممثل بلجيكا، أشار السيد هاوسمان إلى أن تقدما جوهريا قد تحقق. فعلى سبيل المثال، يجري تجميع معدات حديثة للاتصالات في بلدان فقيرة باستخدام مكونات توفرها بلدان غنية. وكلما ارتفعت أسعار الطاقة يصير من الأجدى تركيز الإنتاج حيث توجد الموارد. وبهذا الأسلوب تعود الفائدة على الطرفين. ومع وجود القيادة الحكيمة هناك احتمال كبير في أن يعود ذلك بمزيد من النفع على البلدان الفقيرة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالفوارق بين أداء مستعمرات بريطانيا وإسبانيا، قال إنه يلاحظ أن كندا وأستراليا - وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان - لم يكن حظهما من النمو أقل من حظ الولايات المتحدة التي كانت قد حصلت على استقلالها منذ أمد أبعد. ولا تختلف معدلات النمو بشكل بيّن بين البلدان الأفريقية التي كانت تستعمرها قوى إمبريالية مختلفة. والأمر الأهم كثيرا هو القدرة على تعبئة المجتمع والاستخدام الكامل للتكنولوجيات الحديثة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمسائل التي أثارها ممثل بنغلاديش، ذكر أن بعض المشكلات التي تواجه البلدان النامية تنجم عن السياسات التي تتبعها تلك الدول ذاتها. والواقع هو أن الصادرات تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للنمو. رغم أن السبب في ذلك ما زال مجهولا. وعلى الدول أن تؤسس اقتصادها على هياكلها القائمة ثم تشرع في التوسع. وضرب مثلا بكولومبيا التي قال إنها حظيت بمعدلات نمو ضخمة في صناعة البن لأنها تجاوزت حدود سوقها المحلي. وفيما يتعلق بآثار تدفق رأس المال، أشار إلى أن الصين، وهي من الدول الكبرى، ظلت تحقق معدلات نمو لا مثيل لها على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتزيد هذه المعدلات بنسبة ٢ في المائة على أكثر معدلات النمو ارتفاعا بعد الصين، وهي معدلات جمهورية كوريا. وفضلا عن ذلك، تم تحقيق النمو دون رأسمال مستورد، رغم أنها استفادت من عناصر أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٥.

مناقشة عامة

٤٨ - **الرئيسة** دعت اللجنة إلى بدء مناقشتها العامة.

٤٩ - **السيد آشي** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الأمم المتحدة تقع على عاتقها، في المناخ السياسي العالمي الراهن، مسؤولية تقتضي منها تركز اهتمامها على التنمية. ولقد حذرت مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ أمد بعيد من أن الأنماط الحالية غير مستدامة. وتدل الفوارق الشاسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الأغنياء والفقراء، على الخلل الهائل في النظام المالي. وأضاف أن الموارد الطبيعية المتجددة وغير القابلة للتجديد أصبحت تستنزف، وأصبحت نظم الإنتاج والاستهلاك مبنية على التبديد والجشع. وأدى ذلك إلى تهميش معظم البلدان ذات الوضع الهش وفقدت الأطر الإدارية العالمية شرعيتها وصلاحيتها.

٥٠ - وأضاف أنه على الرغم من أن هذه الاختلالات كانت موضوع دراسات سياساتية وتقارير فإن المجتمع

الدولي اختار أن يتجاهلها. وتم التعامل معها وكأنها طبيعة للحل بواسطة المساعدات المالية والتقنية وتغيير السياسات والسلوك المتبع في البلدان النامية. كما أخفق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه بتوفير ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي في البلدان المتقدمة النمو للمساعدة على إحداث النمو والتنمية في البلدان النامية بصفة عامة، ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة في أقل البلدان نموا؛ وبتقليل أعباء الديون ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية وتهيئة بيئة تجارية دولية إنمائية المنحى؛ وبتحقيق الاتساق والتماسك في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي، وبإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛ وبتسهيل استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المجالات الرئيسية للتنمية؛ وبتحديد أهداف لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة.

٥١ - ومضى يقول إن العالم ظل خلال الشهور القليلة الماضية، أسير أزمات متعددة مترابطة: أزمة اقتصادية ومالية بدأت من البلد ذي الاقتصاد الأكثر نموا وتقدما والأكبر حجما؛ وأزمة في مجال الغذاء وأخرى في مجال الطاقة نشأتا من جانب الطلب وليس من جانب الإنتاج؛ وأزمة في مجال البيئة وتغير المناخ؛ وأزمة في مجال إدارة الشؤون العالمية والمؤسسات الدولية. وكل هذه الأزمات تتسم بالإلحاح ويلزم حلها بشكل متزامن؛ ومع ذلك لا يوجد إطار للقيام بذلك. وعلى حد قول رئيس الجمعية العامة، فإن الأسلوب الوحيد لرفع المعاناة عن فقراء العالم يتمثل في إيجاد نظام اقتصادي دولي سليم. وللأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الثانية، مهمة حيوية في هذا الشأن. ولقد أوضح الزعماء الذين تحدثوا أمام الجمعية العامة في الدورة الحالية أنهم يتوقعون اتخاذ إجراءات بشأن الالتزامات الطويلة الأمد.

٥٢ - واستطرد يقول إن جدول أعمال الجزء العام يتضمن عدة بنود ذات أهمية بالغة. ومن بينها سياسة الاقتصاد الكلي؛ والتحرير والترابط؛ والتنمية المستدامة؛ والقضاء على الفقر؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية؛ وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومعاملة مجموعات البلدان ذات الأوضاع الخاصة. كما وجه الانتباه إلى المؤتمرين المعنيين بتغير المناخ اللذين سيعقدان في بوزنان ببولندا عام ٢٠٠٨ وفي كوبنهاغن بالدانمرك في عام ٢٠٠٩. وأشار إلى أن اللجنة تتاح لها فرصة كافية لمناقشة التحديات الحاسمة التي تواجه الاقتصاد العالمي. ولا بد لها من أن تكون على مستوى تلك التحديات.

٥٣ - **السيد ديلاكروا** (فرنسا):تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة لعضويته، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة الهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا فقال إن عمل اللجنة يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى تغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وبالنظر على وجه الخصوص إلى أزمة الأسواق المالية التي أبرزت الحاجة لإصلاح النظام المالي العالمي. ورغم ذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا النتائج الإيجابية للاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا، بما فيها الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الإنمائي والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمناسبتان الخاصتان اللتان عقدتا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة.

٥٤ - أضاف أن رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، حرصا منهم على أداء دورهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدوا مؤخرا خطة عمل بتحديد مراحل وسيطة يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٠. وقال إن خطة العمل توفر نماذج من الإجراءات ذات الأولوية لدى الاتحاد الأوروبي، وتبين الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها زيادة المعونات التي يقدمها

الاتحاد الأوروبي إلى تقدم قابل للقياس في الميدان. وسيبذل الاتحاد الأوروبي أقصى جهده لمساعدة المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته ولا سيما للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٥٥ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى الأهمية القصوى لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، ينبغي أن يكون عمل اللجنة استكمالا للمفاوضات الجارية حول الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر وأن تتركز الجهود على إعدادها.

٥٦ - ودعا إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لمشكلة تغير المناخ التي تؤثر على قدرة الدول على تحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك على السلام والأمن. ولقد وضع الاتحاد الأوروبي مشكلة تغير المناخ في صدارة جدول أعماله، كما أن اعتماد حزمة التدابير المتعلقة بالمناخ والطاقة من أولويات الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. ويتعين الحفاظ على الزخم الذي حققه، في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ)، الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات لتحديد اتفاق عالمي جديد لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ في بوزنان وكوبنهاغن. ومن المطلوب زيادة التعاون للاستفادة من علاقات التآزر بين تغير المناخ والأخطار الأخرى الوثيقة الصلة التي تحيق بالبيئة والتنمية المستدامة مثل التصحر وإزالة الغابات وما يتبع ذلك من فقدان التنوع البيولوجي.

٥٧ - وإدراكا منه للتقدم الذي تم إحرازه في تبسيط الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية باتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٠٨/٦٢ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، فقد أعرب عن أمله في أن تؤدي مداولات عام ٢٠٠٨ إلى المساعدة في ترسيخ الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في إطار قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٧/٦٢ بشأن الترابط على نطاق المنظومة.

٥٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما المقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة الثانية، ويأمل في أن تواصل اللجنة تبسيط جدول أعمالها فتصدر قرارات أقل عددا وأكثر إيجازا وأهمية يتحقق معها الارتقاء بنوعية عمل اللجنة.

٥٩ - **السيدة جيهان** (بنغلاديش): تحدثت باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقالت إن الأزمة المالية الراهنة تمثل العولمة في أسوأ صورها، لأنها تتسبب في مخاطر بالغة لكل البلدان تقريبا نظرا لوجود روابط واسعة عبر الحدود.

٦٠ - وأضافت أن أسعار المواد الغذائية والحبوب ارتفعت إلى أرقام قياسية، ولا يزال العمل على توفير الغذاء للجميع بأسعار في متناول الناس تحديا جسيما. ويتعين على المجتمع الدولي التصدي للتدابير التي شوهت الأسواق ومن بينها ما تقدمه البلدان المتقدمة النمو من دعم وما تفرضه من تعريفات جمركية فضلا عن التدابير التقييدية التي تفرضها البلدان المصدرة للأغذية. ومن المهم للغاية زيادة دعم القطاع الزراعي لأقل البلدان نموا، كما يجب إنشاء بنك عالمي للمواد الغذائية.

٦١ - وقالت إنه في سياق البحث عن حلول على صعيد السياسة العامة العالمية لمشكلة تغير المناخ، جرى تجاهل الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. كما يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يصل إلى قرار بشأن تخفيض الانبعاثات. ويتعين أن ينص الاتفاق الخاص بفترة بعد عام ٢٠١٢ على تعهدات ملزمة قانونا بتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا ولا سيما البلدان التي تقع في مناطق منخفضة، بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٢ - وأضافت أن التصدي للفقر المدقع ما زال يشكل أحد التحديات. فقد تزايد العدد المقدر للأفراد الذي يعيشون في فقر مدقع بمعدل يزيد على ٥٠ في المائة وسوف تستمر هذه النسبة في الازدياد، ولا سيما منذ أن أجرى البنك الدولي تعديلا على تعريف الفقر عالميا بزيادة خط الفقر من دولار إلى دولار وربع يوميا. وينبغي أن تراجع الأمم المتحدة سياستها الراهنة بما يتفق وهذا التعديل.

٦٣ - وتابعت تقول إن احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ تزداد ضعفا. فلا تزال البلدان النامية تحول مواردها المالية إلى البلدان المتقدمة النمو كما أن هناك حاجة إلى إدخال إصلاح جذري في نظام الاحتياطيات الدولي لمعالجة الاختلال الهيكلي. ويمثل انهيار جولة الدوحة نكسة كبرى للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا بد من توافر الإرادة السياسية لاستكمال جولة الدوحة بنجاح وتنفيذ خططها الإنمائية التي تشمل تمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص ودعم بناء قدراتها الإنتاجية. ولا تزال البلدان الصناعية غير مُوفية بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وهي مسألة يجب مناقشتها في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية.

٦٤ - ومضت تقول إن البلدان التي تمثلها تعتقد أيضا أنه يجب تغيير أسلوب إدارة مؤسسات بريتون وودز من خلال إجراء إصلاح جذري في نظام التصويت وهياكل المساءلة فيها، مع إيلاء أهمية خاصة لضمان وجود صوت لأقل البلدان نموا في تحديد الصيغة الجديدة للحصص.

٦٥ - وقالت إنه برغم الترحيب الشديد بالمبادرة المتعددة الأطرف لتخفيف عبء الدين، فإن النُهُج التجزيئية لن تؤتي نتائج فعالة. ويجب أن تتمتع كافة البلدان الأقل نموا بصلاحية الحصول على إعفاءات متعددة الأطراف وإعفاءات ثنائية من ديونها، وأن يتاح لها الوصول إلى مصادر الطاقة والتكنولوجيات الحديثة غير الضارة بالبيئة بتكلفة معقولة لكي يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٦ - وختاما، أعربت عن أملها في أن تقدم الدول الأعضاء كل دعمها حتى يكلل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا بالنجاح.

٦٧ - **السيد هاكيت** (بربادوس): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن البلدان النامية، ولا سيما أصغرها حجما وأكثرها هشاشة، ستتحمل بلا شك الوطأة العظمى للتكاليف المرتبطة بالأزمة المالية العالمية التي، نظرا لتفاقمها بفعل الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار النفط، تهدد بإضاعة المكاسب الإنمائية التي حققتها مؤخرا كما أن الحجم الصغير لاقتصادات بلدان الجماعة الكاريبية وانفتاحها يجعلانها مهيأة جدا للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي، وسوف يكون لعدم استقرار النظام المالي الدولي آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة الكاريبي مثل قطاع السياحة. فيلزم على وجه الاستعجال اتخاذ إجراءات شاملة ودائمة تضع في الاعتبار شواغل ومصالح كافة البلدان النامية.

٦٨ - وأضاف أنه يتعين أن يكون إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي إحدى أولويات المجتمع الدولي بأسره. ويشمل ذلك الهيكل الإداري للنظام المالي الدولي، الذي يتسم بكونه حصريا أكثر من اللازم ويفتقر إلى المؤسسات الملائمة. وعلى الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دور قيادي يتعين الاضطلاع به في التشجيع على تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وينبغي لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية معالجة المسائل التي تثير قلق البلدان النامية المتوسطة الدخل ومن بينها القدرة على تحمل الدين والتجارة والتعاون الإنمائي.

٦٩ - وقال إنه استنادا إلى التطبيق غير الملائم لمعايير من قبيل دخل الفرد، فإن الكثير من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لم تعد مؤهلة للحصول على تمويل بشروط ميسرة، ونظرا لاضطرارها إلى محاولة الحصول على تمويل لأغراض التنمية من الأسواق الرأسمالية العالمية بشروط غير ملائمة، فإنها تخشى حدوث زيادات صارخة في عبء ديونها، مما قد يعوق نموها الاقتصادي وقدرة المنطقة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك حالة بلدان في الجماعة الكاريبية تتسم بكونها هشة وصغيرة الحجم ومتوسطة الدخل ومثقلة بالديون وتستحق تدابير استثنائية لتخفيف أعباء ديونها.

٧٠ - وفضلا عن ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية يتعين أن تكثف الجهود للتوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن التجارة يُعير أولوية كبرى لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، حيث إن التجارة آلية هامة من آليات القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية.

٧١ - وأضاف أن موسم الأعاصير المدارية الأطلسية لعام ٢٠٠٨ كان مدمرا بصفة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، وسيُشكر للمجتمع الدولي زيادة جهوده لتوفير مساعدات في حينها في مجالي الأنشطة الإنسانية وإعادة الإعمار. وقال إن ضعف منطقة الكاريبي في مواجهة الكوارث الطبيعية ذات الصلة بتغير المناخ يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة وعاجلة على مستوى العالم لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتوفير تمويل جديد سهل الحصول عليه من أجل التكيف مع تغير المناخ.

٧٢ - وقال إن حفظ الطبيعة وحمايتها في البحر الكاريبي لا تزال أولوية رئيسية للمنطقة. وستسعى الجماعة الكاريبية ثانية للحصول على دعم دولي من أجل التوصل إلى حل لهذه المسألة ولاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

٧٣ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الأزمة الراهنة، على خلاف الأزمة المالية التي واجهت معظم الدول الأعضاء في الرابطة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، كان منبعها من قلب النظام المالي الدولي وبالتالي فإن آثارها تصل إلى جميع أنحاء العالم، ويحتمل أن تسفر عن تراجع اقتصادي عالمي.

٧٤ - وأضاف أن على اللجنة الثانية أن تتأكد من أنها تعالج المسائل المدرجة في جدول أعمالها على نحو يساعد على صياغة حلول حقيقية للأزمات الراهنة وللوضع الاقتصادي العالمي عموما. وفي هذا السياق، فإن الرسالة التي تضمنتها كلمات زعماء دول العالم خلال المناقشة العامة هي رسالة واضحة، مؤداها أن هناك حاجة لأن تكون الأمم المتحدة منظمة أقوى تقوم بدور بارز في التصدي للمشاكل الراهنة. ولا بد، على وجه الخصوص، من إحراز تقدم في معالجة ثلاث قضايا تتصل بأعمال اللجنة، أولها الاستفادة من الاستعراض المقبل لتوافق آراء مونتيري لإعادة شحذ روح الشراكة والتضامن من أجل توفير التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويتعين أن يوفر مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية أساسا جيدا لبدء المفاوضات. وثانيا، أسفر الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن خطط الدوحة الإنمائية عن نكسة خطيرة للتنمية، وعلى الأمم المتحدة أن تشجع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على العودة إلى مائدة المفاوضات والتركيز على قضايا التنمية. وتؤكد رابطة جنوب شرق آسيا كذلك على أهمية تسهيل انضمام كافة البلدان النامية ولا سيما أقلها نموا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وثالثا، يتعين على اللجنة أن تتأكد من أن التعامل مع مشكلة تغير المناخ يمضي على

المسار الصحيح وطبقا للمواعيد المحددة. وقد طبقت رابطة جنوب شرق آسيا مبادرات في نطاق واسع من القطاعات لمعالجة هذه المشكلة بما في ذلك تعزيز الإدارة المستدامة للغابات واتخاذ تدابير للحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

٧٥ - وتابع قائلا إن عمل اللجنة الثانية يجب أن يكون متسقا مع المواضيع الرئيسية للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وهي تأثير أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع، علاوة على الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وتؤكد الرابطة، انطلاقا من تجربتها الخاصة، أهمية الشراكة والتضامن في عمل اللجنة.

٧٦ - وأنهى كلامه قائلا إن الحياة ستستمر بعد عام ٢٠١٥، رغم الأزمة الراهنة التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما أن التنمية مسار لا نهاية له يتطلب استمرار الشراكة والتضامن العالميين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.